تاريخ الإرسال: 2013/04/28 - تاريخ القبول للنشر: 2013/05/23 تاريخ النشر: 2013/06/25

مداخل تفكيك الأنظمة التسلطية في العالم العربي

ملاح السعيد
قسم العلوم السياسية
جامعة المسيلة

كتابات السياسة المقارنة عملت على تفسير غياب الديمقراطية في العالم العربي، وكذا الحواجز التي تحول دون قيامها، وهناك مقاربات عربية حاولت تفسير الآليات التي ساعدت على استمرار الأنظمة التسلطية، وفي كلتا الحالتين فإن الحلقة المفقودة تتمثل في غياب المجهودات العلمية التي تساعدنا على فهم عتبات الانتقال وتفكك الأنظمة التسلطية، أي تزودينا بأطروحات حول سؤال من أين يمكننا البداية، وإلى أي وجهة نتوجه؟

من أين نبدأ؟ هل من الأعلى، أم من الأسفل؟، هل نراهن على التفكيك الذاتي من داخل الأنظمة وفق منطق الإصلاح، أم نراهن على التفكيك العنيف من خارج النظام وفق منطق الثورة، وهل نتوجه إلى التراث أم نتوجه إلى الحداثة، أي هل نختار الماضي أم نختار قيم الحاضر؟

كل هذه الأسئلة تؤسس لمدخلين، مدخل إصلاحي تسنده الفلسفة الرشدية، ومدخل ثوري تسنده الفلسفة الخلدونية، وكل مدخل يرتبط بدرجات ومستويات التكاليف والمكاسب التي يحققها الجميع، وفي الأفق تظهر عدة فرص تاريخية للأنظمة وللمجتمعات العربية، هذه الفرص مرتبطة بعدة أطروحات تتيحها الخيرات الفكرية المتاحة في المنطقة وكذا الظروف السيوسيواقتصادية المختلفة في البيئات الوطنية والدولية.

عموما نضجت عدة مداخل لتفكيك الأنظمة التسلطية، هذه المداخل أنضجتها أدبيات السياسة المقارنة نتيجة تتبع حالات الموجة الثالثة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية والشرقية، وكذا المحاذير التي تفرضها الخصوصيات العربية، ويمكن أن نستقر على مدخلين أساسيين:

- أطروحة ديمقراطية من دون ديمقراطيين، وهو طرح يحاول تجاوز أدبيات التنمية السياسية والتركيز على الطابع العقلاني والاستراتيجي والتوافقي لخيار الديمقراطية.

- أطروحة الديمقراطية كخيار نضالي، وهذا النضال يتراوح ما بين السلوكات النخبوية السلمية، والضغوطات الشعبية العنيفة.

فالتوجه الأول أملته حالة اليأس من الأطروحات التنموية التي تزامنت مع قدرة الأنظمة على قيادة عمليات للتحديث من دون حداثة، وكذا قدرة الأنظمة على إعادة إنتاج نفسها، وضمان تكيفها مع البيئات الخارجية والدولية، وهذا ما أثبتته كتابات Patrick chabal و Louis PuttermanK Dietrich Rues Chmmeyer و ‹‹Joel Migdal››، التي عبرت على أن التسلطية تعيد إنتاج السياسة في إفريقيا وفي العالم العربي.[1] سلطان

1ـ أطروحة ديمقراطية من دون ديمقراطيين:

اجمع الملاحظين والدارسين للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي رافقت الموجة الثالثة في الأنظمة العربية، على أن الحالة العربية تبدو مستعصية عن التحول، والكثير بدأ يتراجع عن أطروحته المتفائلة، لذلك ظهرت مقولات››الديمقراطية غير الليبرالية ‹‹ ‹‹لفريد زكريا››، وانتخابات بدون ديمقراطية ‹‹للعربي صديقي››، وديمقراطية من دون ديمقراطيين ‹‹لغسان سلامة››، بالإضافة إلى التصنيفات المختلفة للمناطق الواقعة في ‹‹المنطقة الرمادية››.

ولقد بينت التفسيرات التي نضجت عن الموجة الثالثة تراجع الأنماط الانتقالية والثورية العنيفة، وظهور الانتقال بموجب ميثاق بين الأنظمة والمعارضة، إلا أن المنطقة العربية بينت أن النخب الحاكمة مازالت قادرة على السيطرة على قوانين اللعبة، وقد بينت مختلف التجارب أن عملية التحديث والتحول كانت دائما عمليات خاضعة لتوجيه الأنظمة، لدرجة أن الأنظمة تحتفظ بحق التراجع على الإصلاحات في أي وقت تريد.

ونتيجة تغير أنماط الاعتماد المتبادل سواء داخل الدول أو في النظام الدولي فإن الدول العربية وجدت نفسها غير قادرة على التحكم والضبط لأنها لم تصبح قادرة على احتكار صناعة القيم والولاءات، كما أن الثورة بدأت تتأسس من خارج إرادة وسيطرة الدولة، وكل هذه الظروف تصبح فعالية الأنظمة التسلطية محل تساؤل، ويصبح بقاؤها إشكالي في مواجهة البيئتين الوطنية والدولية.

ـ 11ـ الديمقراطية خيار تفاوضي بين النظام والمجتمع:

الفهم الجيد للديمقراطية ينطلق من كونها آلية مؤسساتية لإدارة النزاعات الاجتماعية، فهي خيار عقلاني لتجاوز العودة إلى حالة الطبيعة، والكتابات ذات الطابع الأنطولوجي تربط الديمقراطية بظهور النزاع، لأن حدة النزاع تفرض إما الدخول في حالة

1ـ يمكن العودة إلى:
ـ Chabal Patrick, Political demarcation in Africa : Reflections on the limit of Power, New York, Cambridge University press, 1986.
ـ 1oel Migdal , Strong societies and weak states: state-society relation and state capabilities in the third world , Princeton, Princeton University press, 1988.

حرب، أو تطوير التوافقات من أجل التأسيس للعبة يربح فيها الجميع، لذلك فالديمقراطية هي آلية توزيع المكاسب ولكن بطريقة سلمية.

الديمقراطية توازن بين الدولة، الحكام، الطبقات الاجتماعية، وتحول دون استيلاء جماعة معينة على الدولة، كما تضمن استقلالية نسبية وحياد للدولة مقارنة بالفواعل الأخرى

ولأن الجميع من سلطة ومعارضة يريد التحكم والسيطرة فإن الحل يصبح متعلق بالنقاش والبحث عن التوافق لأن انهيار نظام معين يعني انهيار نظام للتسويات كان قائما بين فواعل معينين، وقيام نظام جديد يعني التوصل إلى توافقات جديدة سواء بين قوى النظام وقوى المعارضة أو بين جزء من الطرفين، وبهذا فمصالح النخب هي التي تفسر قيام نظام معين، وهي أيضا عتبة تفكك أي نظام فكل نظام تسلطي يحمل مؤشرات تفككه في داخله، وأهم مؤشر هو التوافق بين النخب الرسمية، وإذا ما بلغت الخلافات أوجها يمكن أن يحدث تفكك وانهيار للنظام، وساعتها يلجأ الجميع إلى الديمقراطية كمشروع مقايضة، لأن الديمقراطية تمنح الحياة للجميع، وهي فرصة التفاوض الوحيدة التي تضمن مكانة معينة لكل طرف في اللعبة السياسية.

الأدبيات الديمقراطية اشتغلت على السؤال التالي:

ما هي الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنه ومستقرة؟

والإجابات تعددت على هذا السؤال، ورافقت تطور أدبيات السياسة المقارنة، وأهم الإجابات الحالية هي ربط الديمقراطية بصناعة التوافقات العقلانية بين نخب النظام سواء المعتدلين أو الراديكاليين، ونخب المعارضة، فالتوافق أساس الديمقراطية لأنه يفرض الديمقراطية كخيار عقلاني يلتزم به الجميع.

وأعمال Carl J. Friedrich، Bernard Crick، A. Lijphart كلها أعمال تقول بأهمية النزاعات والمصالحة بالنسبة للديمقراطية، وأكثر الديمقراطيات استقرارا هي التي نضجت كحل عقلاني لنزاعات طويلة المدى أو نزاعات محتملة، كما أن أعمال Robert Dahl و Herbert McClusky تربط بين استقرار الديمقراطية، وبين الالتزام القيمي والممارساتي لمحترفي السياسة وليس التزام جميع أفراد الشعب.[1]

وحسب هذا الكلام فالديمقراطية هي مسار من التسويات وبناء التوافق، ويتراوح ما بين الانقسام والتعايش division / cohésion ، وما بين النزاع والمصالحة Conflict/ conseut.[2]

يدافع A. Perzonrski على إمكانية وجود ديمقراطية بدون ديمقراطيين، أي

1- Dankwart A, Rust6w , Transition To democracy: toward a dynamic model, camparative politics,VOL2 N3 April 1970, p338.
2- Ibid., p339.

أن الديمقراطية كنتاج لمساومات يجري التوصل إليها بين أحزاب لا خبرة لها، وليست ذات التزام فلسفي بالديمقراطية، وقد أشارت أعمال D. Rostow إلى وجود ثلاث مراحل:[1]

- كفاح سياسي طويل وغير حاسم يعبئ مشتركين سياسيين جدد وتتوجه المواقف نحو الاستقطاب، وتجري مناصرة الديمقراطية تكتيكيا كوسيلة للوصول إلى غايات أخرى.
- مرحلة القرار، وفيها يمر الخصوم الرئيسيون بمأزق لا يخرج منه أي أحد منتصرا، والحل هو التفكير في الحل الوسط التوافقي الذي يرضي الجميع.
- مرحلة التعود على اللعبة الديمقراطية نتيجة التكرار، وترسيخ القناعات، وهنا يظهر أن الديمقراطية لا يقودها ديمقراطيين بالضرورة، ولكن يتعودون عليها نتيجة الممارسات.

وقد أكمل A. Perzonrski هذا التوجه حينما قال بأن تجارب أمريكا اللاتينية بينت أن الديمقراطية تحتاج إلى أطراف عقلانيين أكثر من كونهم ديمقراطيين، لأنها أطراف تقبل بالوضع الديمقراطي حتى لا تخسر كل شيء، أو على الأقل تحافظ على فرصتها في المستقبل، والتحول إلى الديمقراطية يجب أن ينتج عن ميثاق متفاوض عليه أو توازن متساوم عليه يضمن عدم تصفية أي طرف ويمنح الفرصة للجميع، ويمثل A. Perzonrski باتفاق الطائف في لبنان الذي أنهى الحرب الأهلية.[2]

هذا الطرح يعتمد على حساب براغماتي عقلاني تختار فيه القوى السياسية المتنافسة بين ربح بعض الأشياء في حالة اختيار الإصلاح، وإشراك قوى أخرى في السلطة بموجب قواعد يتفق عليها، أو خسارة كل شيء مع الاستمرار بالنهج القديم، ويواجه نظام الحكم هذا الخيار بعد حالة أزمة أو استعصاء اجتماعي لا يستطيع فيها أن ينفرد طرف واحد في حكم الدولة مع إقصاء الجميع.[3]

في الحالة العربية يعاني هذا الطرح الكثير من المحاذير لأن المعارضات انقسمت على حدود هوياتية طائفية عشائرية يتراجع فيها الطابع العقلاني لصالح طابع موازنات وتوافقات تنتج وضع محاصصة غير ديمقراطي قد يلغى في أي لحظة.

ولأن الأنظمة العربية قادرة على إشغال المعارضة بإصلاحات غير جوهرية ولا تتناول مصادر القوة والسلطة الحقيقية، فإن المشكلة تبقى قائمة، ويبقى المخرج الحقيقي حسب عبد الإله بلقزيز هو تبني إصلاحات تصل إلى الأماكن الحقيقية لمصادر الشرعية، وهذا لن يكون إلا بمقاربة سياسية يتم فيها الاتفاق بين النظام والمعارضة على إعادة صياغة أنماط الشرعية، وإذا أقصيت المعارضة تكون الإصلاحات شكلية، وإذا أقصيت

1 ـ غسان سلامة وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2006، ص93.
2 ـ نفس المرجع، ص ص 94ـ95.
3ـ Dankwart Rustow, op.cit, p340.

نخب الحكم القائمة تنهار الدول في الحالة العربية.[1]

وهذا يعني أن الديمقراطية في الحالة العربية لا يمكنها أن تقوم على منطق الإصلاحات التي تقودها الأنظمة بمفردها، لأن التجارب أثبتت أن الإصلاحات السياسية العربية أدت إلى ترسيخ الاستبداد، وإطالة عمر الأنظمة التسلطية من خلال المناورة على الولاءات ما قبل القومية، والما فوق الدولة مستفيدة من عدم اكتمال عملية بناء الأمة، وبالتالي فدور المعارضة لا يجب أن يكون مجرد المطالبة بالإصلاحات ولكن بالمشاركة فيها أيضا.

التفاوض حول الديمقراطية يكون في ظرفين أساسيين:

- ظرف يكون فيه النظام قوي وهنا تكون المقاربة إصلاحية سياسيا وتحديثية اقتصاديا، ويبقى النظام متمسك بزمام المبادرة، والأمر يتعلق بطبيعة النوايا والالتزامات.
- ظرف يكون فيه النظام ضعيفا نتيجة أزمة اقتصادية، أو يتم إضعافه عن طريق التعبئة الجماهيرية طويلة المدى، أو التحالف مع القوى الدولية، وهنا تبرز خيارات الانتقال سواء بالاستبدال أو الإحلال، أو التقاسم العقلاني للمكاسب.

نظرية اللعب تبين وجود عدة مواقف ينتج فيها التفاوض والانتقال وأغلب الحالات الناجحة هي التي تشارك فيها النخب الرسمية والنخب المعارضة، وبالتالي فلا يمكن للاعب واحد بمفرده أن يفاوض على الانتقال إلى الديمقراطية لأن النظام والمعارضة فاعل موحد Unitry actor في عملية الانتقال، وحسب كتابات A. Perzonrski و Cohen و C lomer فإن التفاعل بين الفواعل المنتمية لمختلف الأطراف ضروري.[2]

ووفق افتراضات Daniel suttre فإن النظم السياسية القوية هي المرشحة أكثر لقيادة الانتقال إلى الديمقراطية، لأن النظم الضعيفة لا تنخرط في انتخابات ذات مصداقية إلا إذا تحصلت على ضمانات الفوز بها، لذلك قال R.Dahl بأنه كلما زادت تكاليف الضغوطات تزداد فرص النظام التعددي The polyarchy.[3]

فالأنظمة الضعيفة لا يمكنها أن تؤسس لتوافقات قوية، وحالات موريتانيا تثبت ذلك، لأن المراحل الانتقالية تستوجب توفر حد أدنى من المؤسسات الرسمية القادرة على الحيلولة دون ظهور الفوضى، كما أن الأنظمة التي دمرت جميع الوسائط وأشكال المعارضة مثل حالات العراق وليبيا واليمن فإن الانتقال فيها صعب جدا لأنه يتزامن مع مجتمعات مدمرة وبولاءات غير وطنية.

1 ـ عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، بيروت، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2000، ص 149.
2 ـ Daniel Sutter, The Transition From Authoritarian Rule: A Game Theoretic Approach, Journal of Theoretical politics, 12(1), Copyright, London, 2000 ، ? P68.
3 ـ Ibid, p68.

لذلك فالفرص الوحيدة المتبقية هي المشاريع ذات الالتزام المتبادل بين الأنظمة والقوى الحداثية التي تطلب الديمقراطية والتفاوض بينهما لا يجب أن يكون حول الرحيل، ولكن حول إعادة صياغة التوافقات، وإيجاد صيغ جديدة للشرعية، والقبول المتبادل لنتائج الانتخابات.

ـ2ب قواعد لعبة الانتقال: The basic transition Game

أساس اللعبة هو بداية معارضة ما في مواجهة نظام تسلطي قائم، ثم تحدث تفاعلات واستجابات تأخذ عدة أشكال أهمها:[1]

1- التفاوض حول سياسة وعملية التحرير libéralisation .

2- التفاوض حول الدمقرطة Démocratisation.

فمرحلة التحرير تتضمن بداية تخفيف حدة الضغوطات، وإطلاق المساجين السياسيين وعودة المنفيين السياسيين، وتحرير الإعلام جزئيا، وتبني بعض الإصلاحات الاقتصادية، وهذه المرحلة تحدث بدون دمقرطة حسب Alfred Stephan، أما المرحلة الثانية فالانتقال يجب أن تشارك فيه المعارضة والنظام لان الديمقراطية قد تبدأ بمبادرة أحد الأطراف لكن التفاوض لا ينجح إلا إذا شارك فيه الجميع والمقصود هنا هو:

من داخل النظام:

ـ المحافظين hard liners.

ـ الإصلاحيين the réformers.

من المعارضة:

ـ الراديكاليين : Radicales.

ـ المعتدلين : Modérâtes.

وبداية الانتقال يعني حدوث توافق بين النظام والمعارضة حول تبني الانتخابات والقبول بنتائجها، وعدم التوافق على هذا المبدأ يعني زيادة التعقيد في اللعبة السياسية، وحالة مصر تعكس عدم التوافق، وعدم القبول بنتائج الانتخابات كما أن المعارضة لا تحبذ فكرة العودة إلى الانتخابات لأنها غير مؤطرة مثل "جماعة الإخوان" لذلك تفضل تجييش الشارع في محاولة لإجبار النظام على تغيير قواعد اللعبة.

أسوأ الوضوعيات التفاوضية هي التي يكون أطرافها "الراديكاليين داخل النظام" The hard liners within the régime والراديكاليين في المعارضة، لأن خيارات كل طرف مستقلة عن خيارات بقية الأطراف، وتبدأ احتمالات الانتقال ببداية التوافق بين

1.Ibid, p69.

القوى المنتمية إلى كل جهة سواء من المعتدلين أو الراديكاليين وعموما يمكن أن نؤشر للانتقال بالمؤشرات التالية: [1]

- اللاعبون لا يعرفون نتائج الانتخابات مسبقا.
- المعارضة لا تتبنى خيار سقوط النظام كليا régime collaps لتجنب منطق اللعبة الصفرية التي تقود إلى العنف.
- تراجع عوامل الثقة والشك بين اللاعبين والفواعل.
- توفر فوائد للجميع The gains from transition .
- تقليل دور التأثير الخارجي، والإبقاء على الحركيات الداخلية للانتقال.

ونتيجة ذلك تجمع أدبيات الديمقراطية الناتجة عن الموجة الثالثة على ضرورة التفريق بين : [2] سلطان

- الانتقال عن طريق التفاوض transitions by négociation.
- استبدال الأنظمة Régime replacement.

فالحالة الأولى تعني توافق حول تبني الانتخابات كآلية لإدارة التنافس السياسي، أما الحالة الثانية فتقتضي انتظار سلوك المعارضة لأنها قد تؤسس لنظام جديد قد يكون غير ديمقراطي وهنا يصبح التغيير لا ينتج التغيير بالضرورة.

في حالات مصر، ليبيا، تونس، سوريا واليمن، يبدو بأننا أمام حالة لاستبدال الأنظمة، بالإقبال على حل كل المؤسسات والآليات التي كان يتحرك فيها مختلف نخب النظم القديمة كالأحزاب والمناصب العسكرية والمدنية، والأكثر من ذلك هو محاسبة رؤساء وأتباع النظام كمجرمين ولحد التصفية الجسدية، وكل هذا يطرح الكثير من الصعوبات لأنه منطق إقصائي، وهذا المنطق لا يمكنه أن يؤسس للديمقراطية كآلية لإنتاج التوافقات، وتأطير الصراع داخل المجتمع والنظام السياسي.

لذلك لا يجب أن نعتقد بأن الديمقراطية ستقوم بما يقوم به الدين، لأنها مجرد آلية لادارة النزاع وماسسته، وبالتعبير الروماني هي مجرد نظام لتبادل الحراسة rélève de la garde""، ويبدو أن ظهور الخيارات الراديكالية مفسر بدرجات ومستويات الانغلاق لذلك لم يبق للمعارضة سوى ‹‹حلم وأمل زوال هذه الأنظمة››.[3]

الديمقراطية تتأسس على التسامح والاحترام العام لأن المواطنين يحترمون اختلافاتهم

1- Daniel Sutter, op.cit, p70.

2- للمزيد حول مخرجات الموجة الثالثة يمكن العودة إلى كتاب:
صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب.

3- Javier santiso, a la Recherche de la démocratie, Karthala , 2004، p16.

الأخلاقية ويستبعدون خيارات العودة إلى القوة والسلطة للحسم في اختلافاتهم، ولذلك قال ‹‹Amy Gutmann" نحن نحترم الآخرين عندما نتبادل ونتناقش معهم، كما قال Philip pettit بأن قيام الديمقراطية مرهون بالتركيز على الاختلاف أكثر من القبول، لأن الاختلاف هو أساس النقاش والمساومات ولذلك فالجمهورية الجيدة هي "جمهورية العقول››République des Raisons".

حالة الأزمة في إسبانيا تثبت أهمية التوافق وعدم تبني خيار القطيعة المطلقة مع النظام السابق، بحيث أن البداية كانت بتأسيس الكتلة الديمقراطية عام 1974، وضمت هذه الكتلة محمل الأطياف السياسية، وتمكن أعضاء الكتلة من صياغة اثنتي عشرة نقطة شكلت في مجملها ما يسمى ‹‹بأطروحة القطيعة الديمقراطية››، ولاستقطاب الجميع أعيد صياغة هذه الكتلة وحملت اسم ‹‹ أرضية التوافق الديمقراطي ›› وهذا لاقتناع اليسار باستحالة تبني خيار القطيعة لتعقيد وحساسية الوضع، وهذا نوع من النضج في اليسار الاسباني.[1]

أما في الحالة العربية ونتيجة لضعف المعارضة، وعدم توفر بدائل قوية قادرة على قيادة عملية التغيير فإن الخيار الأكثر مصداقية هو توفر إرادة فعلية وصادقة عند الأنظمة للإقبال على عمليات إصلاح أو تفكيك ذاتي يتعلم فيها الجميع تدريجيا قواعد اللعبة الديمقراطية، وتنضج قوى المعارضة والقوى الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

والتوافقات الممكنة يجب أن تكون حول أسس الجماعة السياسية المشتركة، وبالتالي حسم مسألة الانتماء السياسي والعمل من داخل الجماعة الوطنية وفك الارتباط بالولاءات الما تحت دولتية، والما فوق وطنية، وإذا حدث الإجماع والتوافق على هذه القاعدة تصبح الديمقراطية ممكنة في المجال السياسي العربي.

2ـ الديمقراطية كخيار نضالي في المجال السياسي العربي

التجربة الغربية تبين أن مفاهيم ومضامين الديمقراطية تطورت تدريجيا، والديمقراطية ظلت تعيد إنتاج ذاتها على مدى 150 سنة، والذي يريد أن يطبق الديمقراطية الآن لا يمكنه أن يبدأ من حيث بدأ الغرب، ولكن يجب أن يبدأ من حيث انتهى تطور الديمقراطية، ولذلك يجب أن تصبح الديمقراطية مجرد خيار وطني لا يسير بقوة التسيير الذاتي، بل بقوة الإيمان بهذا الخيار، وهذا ما يدعو له جورج طرابيشي ‹‹الفرد في سلوكه يجب أن يقرن بين الرغبة في الحرية، والانتماء إلى ثقافة والأصالة إلى العقل.[2]

لذلك فالتحول إلى الديمقراطية هو خيار نضالي متعلق بالرغبة في إقامة أسس للعيش وفق مبادئ الديمقراطية، أما على المستوى الجماهيري فالثقافة الديمقراطية

1 ـ أمحمد مالكي وآخرون، لماذا انتقل الآخرين إلى الديمقراطية وتأخر العرب: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص 247ـ246.

2ـ جورج الطرابيشي، في الثقافة الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، 1998، ص 50

هي وليدة نضال طويل المدى الذي ينتهي بتشكيل وبناء الثقافة السياسية المشاركة والمتقبلة لقواعد اللعبة الديمقراطية.

التحول الديمقراطي يعقد من مسألة الانتقال لأنه لا يمهل المجتمعات العربية التقليدية الناتجة عن قرون من الثقافة الاستبدادية، ويستهدف تحويله جملة واحدة، في حين أمهل الغرب لأكثر من قرن، وهذا العامل الزمني التاريخي في الغرب هو في المناطق الأخرى وضع لا تاريخي يحتاج إلى نضال قوي والتزام إيديولوجي كبير من طرف النخب لتعويض فقدان الظروف الموضوعية والمقومات البنيوية والسوسيواقتصادية للديمقراطية.

ذلك فالوضع يحتاج إلى أكثر من مقولة ديمقراطية من دون ديمقراطيين التي كرستها مقاربة الانتقال ويتوجه إلى تبني القوى التي تؤمن بالحرية والمساواة والعادلة، والجماعة الوطنية، وهي في الأساس قوى ذات التزام ديمقراطي.

2ـ1 ـ التفكك الذي يتبع صدمات اقتصادية وجيوبوليتيكية:

لقد تشكل لدينا فهم لأهم ميكانيزمات عمل واستمرار الأنظمة التسلطية وأهم هذه العوامل على الإطلاق نجد عاملين أساسيين:

- قوة الأنظمة التسلطية نتيجة استقلاليتها المالية عن مجتمعاتها بفضل المحددات الريعية للاقتصاد والثروة.
- دعم القوى الخارجية، وتقسيم العمل في النظام الدولي الذي وفر التغطية لمختلف الأنظمة التسلطية.

ونتيجة هذه العوامل لم يتبق فرص كبيرة للتحول سوى فرضية الصدمات الداخلية والخارجية، داخليا يعني حدوث أزمة اقتصادية تحرم وتحد من قدرات الأنظمة على الاستمرار في القمع وشراء الولاءات، وخارجيا يعني حدوث تغيرات في الترتيبات الدولية، أو في خطاب و قيم النظام الدولي خاصة في ظل أنماط الاعتماد المتبادل المعقدة السائدة حاليا، والتي انتهت بتفكيك أنماط الولاءات القومية، وحررت الأفراد من الخطاب القوي للسلطات المركزية.

أعمال Schmitter و O›Donaell تتبنى فرضية أسياسية وهي أنه لا يحدث انتقال بدون أن يكون نتيجة لانقسامات حقيقية داخل النظام التسلطي نفسه، وهذه الفرضية نضجت في الأدبيات المتتبعة لحالة أمريكا اللاتينية التي كانت نتاج للانقسامات داخل النخب العسكرية، ونفس الشيء تقدمه تجارب أوروبا الجنوبية، أين ظهر نزاع بين أنصار الوضع الراهن Duros والذين يتبنون فكرة التغيير وتبني نظام ديمقراطي blanbdos.[1]

للتجارب العربية والإفريقية تزداد فيها قوة هذه الفرضية وحسب ـ Richard San brook فإن السبب يعود إلى أن هذه الدول لم ترث قوى اجتماعية قوية ومنظمة من الفترة

1ـ Dianes Ethier, des relations Entre libéralisation économique, transition démocratique et consolidation démocratique, Revue international de politique compore, Vol (8N°2, 2001, p270.

الاستعمارية، ثم ظهرت النخب التي لا تتأسس على قاعدة أخلاقية وإيديولوجية موجهة، لذلك هيمن الطابع الأبوي والعلاقات الزبونية بين الحكام والشعوب.[1]

فالإصلاح في الحالة العربية يعبر عن لحظة تاريخية حرجة سواء لاقتناع السلطات في الدول العربية بضرورة الإصلاح نتيجة الظروف الداخلية أو الدولية التي تجبرها على تغيير أساليب حكمها، ولكن الطابع الإشكالي يظهر في كون المبادرة لم تفلت من يد الأنظمة لدرجة أنها تحتفظ بحق التراجع عن الإصلاحات والمكاسب في أي لحظة مثل ما حدث في الجزائر في عدة مراحل من تاريخها السياسي، أو في موريتانيا بعد انتخابات 2007، وهذا ما يعيد الأطروحات العنيفة إلى الواجهة نتيجة انغلاق الأنظمة العربية وتمسك نخب هذه الأنظمة بالسلطة بحجة عدم جاهزية المجتمعات العربية للديمقراطية.

الملاحظة التاريخية تثبت ارتباط الإصلاحات في الحالة العربية بمنطق الأزمات، خاصة الأزمات الاقتصادية القوية التي تقوض الأساس الريعي للدول، وتحول دون قدرة الأنظمة حتى على دفع أجور موظفيها العسكريين وتعبر حالة الجزائر حالة إمبريقية لاختبار فرضيتين أساسيتين:[2]

- فرضية العلاقة بين الأزمة المالية أو ما تسمى بأزمة الريع الخارجي، والإقبال على مشروع الديمقراطية كلحظة تاريخية لمقايضة الديمقراطية مقابل احتواء الضغوطات الشعبية العنيفة.
- فرضية العلاقة بين تحسين المداخيل الريعية والعودة إلى خيار الاستبداد، وهذا ما حدث بعد تدخل الدائنين وصندوق النقد الدولي، لذلك فالعلاقات بين تجديد الاعتماد على التضخم النقدي والموارد الخارجية، وبين العودة إلى التسلط والقمع هي علاقة صارخة وقوية، فالاستبداد عاد بمجرد تجديد الأساس الريعي للدولة.

يزداد تأثير الأزمات كلما زاد ارتباط الدولة سواء بالأساس الريعي للاقتصاد، أو بالاقتصاد الدولي، وفي الحالتين يدفع وضع النظام الجماهير إلى تصعيد الاحتجاجات وتظهر الديمقراطية فيما بعد ضمن المطالب الجماهيرية، وتثبت تجارب أمريكا اللاتينية فرضية أخرى، وهي ارتباط انهيار الديكتاتورية بالهزائم العسكرية مثل حالة الأرجنتين، والعسكر اليوناني في قبرص، إلا أن هذه الفرضية لم يتم إثباتها في الحالة العربية، بحيث أن الهزائم كانت دائما تنتهي بتقوية الأنظمة القائمة مثل ما حدث في بعد هزيمة 1967.

عموما وفي أغلب الحالات تمثل الأزمة الاقتصادية عامل حاسم في أزمة النظام التسلطي لأنها تفرض شرعيته خاصة وأنه يثبت وجوده دوما من خلال قدرته على الإنفاق، وعادة ما يتم حل الأزمة بتبني مسار الدمقرطة، لكن هذا الحل لا ينجح إلا في حالة أن هذه

1 ـ Richard Sandbrook, the politics of Africa's Economic Stagnation, Cambridge, Cambridge University press, 1985, p324.

2 ـ غسان سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص ص 197ـ192.

الدولة تمتلك شروط داخلية للتأسيس لعقد سياسي بين مختلف القوى السياسية حتى لا تعيد الأنظمة إعادة إنتاج نفسها من جديد.[1]

بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية يمكن للصدمات الجيوبوليتيكية القادمة من البيئة الدولية أن تهدد وجود الأنظمة التسلطية خاصة ما يتعلق بالاختلالات الكبرى التي تحدث في الاقتصاد العالمي، أو التحولات العميقة في توجهات السياسات الخارجية للدول الكبرى، ولأن هذا الكلام لا يبدو مقنعا في كثير من الحالات فإنه يجب المراهنة على التحولات العميقة التي تحدث حاليا في البيئات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أنها بيئات أنتجت تعقيدا كبيرا انتهى بظهور فواعل جديدة، مصالح تقنية تتجاوز قدرات رجال السياسة على الإدارة والتسيير.

كما أن الأنماط الجديدة للاعتماد المتبادل وتراجع القطاع العام، وزيادة دور المؤسسات المالية الدولية أدى إلى تراجع الأنماط التقليدية للتسيير وكذا تراجع المقاربة السياسية لصالح المقاربات الفنية والاقتصادية، وهنا تصبح الثروة بيد الخواص لذلك يصبح أمر تسليم السلطة إلى مؤسسات ديمقراطية غير مكلف بالنسبة للنخب السياسية التقليدية، والأكثر من ذلك أنها تجد نفسها مجبرة على إشراك فواعل القطاع الخاص في رسم السياسات العامة لتلبية الحاجيات القطاعية التي تتجاوز المضامين الكلاسيكية للمصالح العمومية.

2ـ ب الانتقال من الأسفل آخر العتبات المتبقية:

حينما تتعاطى مع إشكالية تحول المجتمعات والأنظمة العربية يحفك اليأس، لأنك لا تجد حلا لا في التاريخ، ولا في القراءات، ولا في تجارب الآخرين، وهنا تبدأ الحلول اليائسة تفرض نفسها وبكثير من الراديكالية.

فالبعض يقول بأن الوضع يعبر عن صفة طبيعية في الإنسان العربي، والبعض الآخر يقول بأن الأنظمة انتصرت و يجب على الجميع أن يشترك في الفساد ويعود نفسه عليه، والبعض الآخر يقول بفرصة التدخل الخارجي لإحداث الانعتاق من أنظمة أسوأ بكثير من الاستعمار في المخيال الاجتماعي والسياسي، وأخر الحلول المتبقية يتبناها أكثرنا علما وأكبرنا جهلا وهو خيار الثورة فماذا يمكن للثورة أن تنتج؟

- هل يمكن للثورة التي تستجيب لحدث مفجر أن ننتج الديمقراطية؟
- وهل يمكن أن نطيح برؤساء دول حتى نؤسس للعدالة ولدولة القانون؟
- وهل يمكن أن يبني الغضب دولة بدلا من العقل؟

قديما قيل بأن الثورة لا تحدث إلا حينما يطرح العقل بديلا جديدا للحرية، وحديثا

1ـ Haggard S, Kaufman ،the politics of democratic Transitions, Princeton, Princeton University press, 1995, pp 4ـ5.

أصبح الجميع يردد المصطلح وهو لا يعني معنى أن نفكر في إصلاح أمور الناس وشؤون الدول، ولكن الجميع يقبل بالتوجه العنيف لأن الجميع يائس، وإذا يئس الشعب يصبح الأمر في غاية من الخطورة.

الأنظمة السياسية العربية أصبحت محمية من "طرف اليأس"، والشعور باستحالة التغيير وأعظم مظاهر اليأس هو ظهور الحلول والمقاربات المتطرفة:

- المقاربات التي تسوق لضرورة التدخل الخارجي.
- المقاربات الداخلية التي تتبنى الأساليب العنيفة وغير الإستراتيجية.

وهذه التوجهات جعلت Bratton و Van de Valle يقرون بأن الفرصة الوحيدة المتبقية هي الانتقال من الأسفل لأن الأنظمة أثبتت قدرتها على التكيف وتوجيه مسارات التحديث والانتقال لصالح بقائها واستمرارها، والمدخل الجيد هو المراهنة على التعبئة الجماهيرية لإجبار نخب النظام على التفاوض وهو ما حدث في حالات دول أوروبا الشرقية.

إن تراجع أدوار الدولة، واتساع الفجوة بينها وبين مجتمعها لم يترك المجال إلا للخيارات العنيفة، وهذا بسبب غياب الوسائط الاجتماعية والسياسية بين الدولة والمجتمع، فالدولة العربية هي دولة من دون سوسيولوجية تاريخية كما يقول Bertrand Badie.

القوى الشعبية يمكن أن تكون عتبة الانتقال في حالات الأنظمة المستعصية عن الانتقال، قد تكون البداية ليست الديمقراطية كمطلب واعي وحاسم، ولكنها هدف قد ينضج مع الزمن، وقد تكون نتاج تعاظم المخرجات والمدخلات.

وبتعبير O'donnell فإنه مع الوقت تتوحد القوى الاجتماعية حول مطلب رحيل القيادات المتواجدة، وتطالب بالديمقراطية، ويمكن لهذه القوى الاجتماعية التي تناشد التغيير أن تتكون من:[1]

1- الحركات الاجتماعية التي ظهرت أثناء النظم التسلطية كجمعيات ذاتية العون «Self Help organisation».

2- بواكر المجتمع المدني التي ترافق عملية الانتقال.

هذه القوى لعبت دورا حاسما في تجارب أمريكا اللاتينية مثل الجمعيات المهتمة بالصحة، والتربية، وجمعيات الاستهلاك والإنتاج، الجمعيات المدافعة عن الأراضي الفلاحية، وكلها جمعيات مارست ضغوطات قوية على الحكومات والسياسيين، وفي الدول الإفريقية والعربية ظهرت بعض الجمعيات ذات المساعدات الذاتية التي تأخذ طابعا وطنيا أو جهويا، وهي جمعيات تعمل خارج الاقتصاد الشكلي لحفظ بقائها.

1. Guillermo O'Donnell, Philippe C .Schmitter, Transitions From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, Baltimore, Johns Hopkins University press, 1986, p54.

وبداية عملية الانتقال تساند جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان، وتصبح بمثابة المجتمع المدني الذي يؤسس للطابع التعددي الذي تحتاجه الديمقراطية في مراحلها الأولى والانتقالية.

سؤال المراهنة على الشعوب يواجهه تحد كبير كونه تحرك غير واعي، وتتداخل فيه المطالب الاقتصادية والاجتماعية بالمطالب السياسية، كما تغيب الإستراتيجية وخطة العمل التي تقتضيها ضرورات الثورة، لذلك قالت Hannah Arendt بأن الثورة هي أكبر من تمردات ناجحة، وليس منطقيا أن نسمي كل انقلاب أو قلب نظام ثورة، ولا أن نتلمس ثورة في كل حرب أهلية تحدث.[1]

و بهذا فتغيير القيادات ليس ثورة، ومنذ القديم لم يتم التخويف من مثل هذه الحركات لأنها لا تحرك المواطن الفعلية للسلطة، فدرجات العنف ليست معيارا لإطلاق توصيف الثورة وإنما درجات ومستويات التغيير.[2]

سؤال الثورات العربية الأخيرة يتراوح ما بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية ومطالب الديمقراطية والحرية، فهل هي ثورات تستهدف تحريرنا من الفقر والحاجة، أم من الاستبداد والطغيان؟

قديما قيل بأن الرجال يذهبون إلى المعركة بحثا عن الشرف، وفيما بعد قال Condorcet بأنه كلمة ثورة لا تطلق إلا على الثورات التي يكون هدفها الحرية، ولكن الحرية في مضمونها المجرد لا تعني شيئا إذا لم يتحرر الجميع من الخوف، والجوع، والفقر.[3]

مستويات الانغلاق فرضت الخيارات الراديكالية، ففي مجتمعات مدمرة وبنخب يائسة، وبفواعل سياسية منخرطة في لعبة الأنظمة، لم يبق إلا التوجه إلى الشارع وهذا التوجه يكون عفويا ثم تتأسس داخل القوى الشبانية مطالب وطموحات سياسية، ويبدو أن أهم ملاحظة أثبتتها الحركات الشبانية في الأماكن الاستراتيجية العامة للدولة هو أن قوة الأنظمة القائمة هي مجرد وهم، ونتاج لخطاب تأسس على مدى عدة عقود من الزمن.

الاحتجاجات في تونس استجابت لحدث مفجر، أما في مصر فأخذت طابعا أكثر تنظيما وتأطيرا، لكنها في اليمن طبق منطق الاحتجاج كإيديولوجية، والمقاربة التي تأسست هي استهداف الأماكن الحساسة في الدولة، وتبني تجمعات طويلة المدى، وتنتج في الشعارات حتى تستنزف قوة النظام وتجبره على الرحيل، وفي نفس الوقت يحدث تجميع لقوى الرفض وبناء قوى قادرة على الاضطلاع بمهام ما بعد سقوط النظام.

‹‹الثورات›› الناجحة كانت كلها عفوية، ولكنها تبقى محاطة بسؤال كبير، وهو هل يمكنها أن تغير وتصل إلى الأماكن الفعلية للسلطة؟

1 ـ حنة أرنت، في الثورة، ترجمة عطا العبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2007، ص46.
2ـ حنة أرنت، نفس المرجع ، ص47.
3ـ نفس المرجع، ص38.

وهل يمكنها أن تفكك النظم التقليدية بشكل حاسم؟

المراحل الانتقالية أثبتت عدة ملاحظات أساسية:

- في حالة الدول المنسجمة ثقافيا واجتماعيا، أي التي تعرف حالة من نضج الدولة الوطنية والجماعة السياسية كان الانتقال بدون تكاليف كبيرة وبالتالي تزداد فرص ترسيخ الديمقراطية مثل حالة تونس.
- في حالة الدول التي تبنت توجه "الاستبدال" أي استبدال نظام بنظام بدون أن يحدث توافق جديد كأساس للحكم، تزداد صعوبات الترسيخ، والخروج من المرحلة الانتقالية، مثل حالة مصر التي تعبر عن توتر كبير بين قوى النظام الكلاسيكي والقوى المعارضة التي استولت على السلطة بعد "الثورة"، لذلك فمنطق الإقصاء لنخب النظام القديم لا يساعد على ترسيخ الديمقراطية.
- في حالة الدول ذات الأغلبية الإثنية والقبلية المهيمنة Hegemonic State تزداد الصعوبات بشكل كبير وعنيف، بحيث أن سقوط النظام القائم ينتهي بطرح أسئلة راديكالية تتعلق بمصير الدولة في حد ذاتها، وهنا لا يجب أن يطلب من الديمقراطية أن تبني دولا لأنها مجرد شكل للحكم ‹‹Forme de gouvernance"، وحالة ليبيا واليمن تثبت هذه المحاذير لذلك تطرح فيها الحلول الفدرالية، وديمقراطية المحاصصة.